تسميها العامة الحياصة واتخذ الصحابة المناطق محلاة بالفضة ونحوه اي
نحو ما ذكر كحلية الجوشن والخوذة والخف والران وحمائل سيف لان ذلك
يساوي المنطقة معنا فوجب ان يساويها حكما قال الشيخ تقي الدين وتركاش
القشاب والكلاليب لانه ليس رتابع ولا يباح غير ذلك كتحلية المراكب و
لباس الخيل كاللجم وحلية الدواة والمقلة والكمران والمشط والمكحلة والميل
والمراة والقنديل ويباح للذكر من الذهب قبيعة السيف لان عمر كان له
سيف فيه سبائك من ذهب وعثمان بن حنيف كان في سيفه مسمار من ذهب
ذكرهما احمد وقيدهما بالیسیر مع انه ذكر ان قبيعة سيف النبي صلى الله عليه
وسلم كان وزنها ثمانية مثاقيل فيحتمل انها كانت ذهبا وفضة وقد رواه
الترمذي كذلك وما دعت اليه ضرورة كانف ونحوه كربالحا اسنان لابن عو
فجعة بن اسعد قطع انفه يوم الكلاب فاتخذ انفا من فضة فانتن عليه فامره
النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ انفا من ذهب رواه ابو داود وغيره وصححه
الحاكم وروى الاثرم عن موسى بن طلحة وابي حمزة الضبعي وابي رافع ثابت البنا
ني واسماعيل بن زيد بن ثابت والمغيرة بن عبد الله انهم شدوا اسنانهم بالذهب
ويباح للنساء من الذهب والفضة ما جرت عادتهن بلبسه ولو كثيرا لما للرجال
والخلخال والسوار والقرط وما في المحانق والمقالد والتاج وما اشبه ذلك لقوله
عليه السلام احل الذهب والحرير للاناث من امتي وحرم على ذكورها ويباح لهن
تحلي بجوهر ونحوه وكره تختمهما بحديد وصفر ونحاس ورصاص ولا زكاة في
حلي ما ذكر او اتى المباح المعد للاستعمال او العارية لقوله عليه السلام
ليس في الحلي زكاة رواه الطبري عن جابر وهو قول انس وجابر وابن عمر وعا
يشة واسماء اختها ولو اتخذ الرجل حلي النساء لاعارتهن او بالعكس ان لم ينو فرارا
وان اعد الحلي للكراء او النفقة او كان محرما كسرج ولجام وانية ففيه الزكاة
ان بلغ نصابا وزنا لانها انما سقطت مما اعد للاستعمال بصرفه عن جهة النما
في قيمته كالعروض ومباح الصناعة اذا لم يكن للتجارة يعتبر في النصاب بوزنه

وفي

وفي الاخراج بقيمته ويحرم ان يحلي مسجدا وميضه سقف او حائط بنقد وتجب
ازالته وزكاته بشرط له الا اذا استهلك فلم يجتمع منه شيء باب
زكاة العروض جمع عرض باسكان الراء وهو ما اعد لبيع وشرا لاجل ربح
سمي بذلك لانه يعرض ليباع ويشترى او لانه يعرض ثم يزول اذا ملكها
اي العروض بفعله كالبيع والنكاح والخلع وقبول الهبة والوصية
او استرداد المبيع بفسخ التجارة عند التملك او استصحاب حكمها فيما يعرض
عن عرضها وبلغت قيمتها نصابا من احد النقدين زكى قيمتها لانها محل
الوجوب لاعتبار النصاب بها ولا تجزئ الزكاة من العروض فان ملكها بغير
فعله كارث او ملكها بفعله بغير نية التجارة ثم نواها اي التجارة بها لم تصر
اي للتجارة لانها خلاف الاصل في العروض فلا تصير لها بمجرد النية الاصل ليس اذا
نواه لقنية ثم نواه للتجارة فيزكيه وتقوم العروض عند تمام الحول بالاحظ
للفقراء من عين اي ذهب او ورق اي فضة فان بلغت قيمتها نصابا باحد
النقدين دون الآخر اعتبر ما تبلغ به نصابا ولا يعتبر ما اشتريت به لاقدرا ولا
جنسا روي عن عمر وعلي كالوكان عروضا وتقوم المغشوشة ساذجة والحكم
بصفته ولا عبرة بقيمة انية ذهب وفضة وان اشترى عرضا بنصاب من
اثمان او عروض بنى على حوله لان وضع التجارة على التقلب والاسترسال
بالعروض والاثمان فلو انقطع الحول لبطلت زكاة التجارة وان
اشتراه او باعه بنصاب سائمة لم يبن على حوله لاختلافهما في النصاب و
الواجب الا ان يشتري بنصاب سائمة للتجارة بمثله للقنية لان السوم
سبب للزكاة قدم عليه زكاة التجارة لقوتها فنزل المعارض حيث حكم السوم
لظهوره ومن ملك نصابا من السائمة للتجارة فعليه زكاة تجارة وان لم تبلغ قيمتها
نصاب تجارة فعليه زكاة السوم واذا اشترى ما يسبع به وبقي كزعفران ونيل
ونحوه وهو عرض تجارة يقوم عند حوله وكذا ما يشتريه دباغ ليدبغ به كعفص
وما يدهن به كسمن وملح وآنية في آلات الصباغ وآنية التجار وقوارير
العطار الا ان يريد بيعها معها فلا زكاة في غير ما تقدم وان قوم ما اعد للكرا